

Distr.: General
8 March 2017
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي*

مذكرة مقدّمة من الأمانة

لا يزال الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي يعتبر هذه الحالة معقدة لكنها قابلة للعلاج شريطة تنسيق جميع الجهود الرامية إلى علاجها حتى تصب في نفس الاتجاه.

وبصر الخبير المستقل، أولاً وقبل كل شيء، على التوصيات بتعليم السكان ضمن فترة زمنية قصيرة في حدود المعقول، وبتحسين ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، ومن جملتها حالة الأشخاص رهن الاحتجاز الاحتياطي المطول، وإنشاء لجنة لتقصي الحقيقة والعدالة والتعويض عن الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي، وبضمان السكن اللائق للأشخاص المشردين.

وتستند تلك التوصيات إلى مناداة الخبير المستقل بالتغلب على اللامساواة الهيكلية الرهيبة التي تؤثر على مجتمع البلد ومؤسساته، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الاهتمام ينصب على خمسة محاور تحظى بالأولوية، مبيّنة في التقارير السابقة، وهي: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وظروف الحرمان من الحرية؛ وسيادة القانون وصلابة المؤسسات؛ وإدارة إقامة العدل والبيئة والموئل الإقليمي وهجرة الهايتيين.

وفي هذا التقرير، يبيّن الخبير المستقل ما أُحرزَ من تقدم في مجالين بالتحديد وهما: الانتخابات (المرتبطة بسيادة القانون) والكوليرا (المرتبطة بحقوق الأشخاص المتضررين جرّاء عوامل أخرى عدا الدولة الهايتية). ومع ذلك، تؤكد اللجنة على أن الضرورة الملحة تقتضي إرساء دعائم حكومة مستقرة ودفع تعويضات لضحايا وباء الكوليرا.

* قُدم هذا التقرير في وقت متأخر حتى يتضمن آخر المستجدات.



وقد زار الخبير المستقل سجن كروا - دي - بوكيه وسجن بلدية كباريه. وهو يؤكد الحاجة الملحة إلى وقف ممارسة الاحتجاز الاحتياطي المطول. كما زار مخيم العائدين من الجمهورية الدومينيكية. فوجد أن حالة هؤلاء بالغة الهشاشة وأنهم معرضون للوقوع في وضع انعدام الجنسية.

وذهب الخبير المستقل إلى منطقة غراند - آنس، حيث زار مأوى في جيريمي وتمكّن من معاينة حالة العسر التي يعيشها الأشخاص المتضررون من الإعصار. وهو يدعو إلى تكثيف الجهود كي يُستجاب لأشد احتياجات ضحايا هذه الكارثة إلحاحاً.

ولتنسيق هذه الإجراءات العاجلة، يؤكد الخبير المستقل مجدداً على ضرورة تمديد فترة تولي وزير حقوق الإنسان (أو آلية مماثلة) منصبه وعلى ضرورة وضع سياسة في مجال حقوق الإنسان وخطة عمل تأخذ بعين الاعتبار توصيات الخبير المستقل، فضلاً عن غيره من المكلفين بولايات وعن هيئات المعاهدات.

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي

المحتويات

الصفحة

٤		أولاً - مقدمة
٥		ثانياً - خمسة جوانب رئيسية من جوانب حالة حقوق الإنسان في هايتي
٨		ألف - محو الأمية واللامساواة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٠		باء - الاحتجاز الاحتياطي المطول وظروف الاحتجاز اللاإنسانية
١٢		جيم - الانتخابات وسيادة القانون
١٦		دال - الإفلات من العقاب ومصادقية الجهاز القضائي
١٦		هاء - المآسي الإنسانية المرتبطة بعوامل أو بجهات فاعلة أخرى تؤثر في حقوق الإنسان
٢١		ثالثاً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- يقدّم هذا التقرير عملاً بالإعلان الذي صدر عن رئيس مجلس حقوق الإنسان، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، والذي دعا فيه المجلسُ الخبيرَ المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي إلى القيام ببعثة إلى البلد وتقديم تقرير إليه في دورته الرابعة والثلاثين (A/HRC/PRST/31/1). وفي ذلك الإعلان، جدد المجلس ولاية الخبير المستقل، غوستافو غايون، لمدة سنة واحدة.
- ٢- ويتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ويتضمن توصيات موجهة إلى حكومة هايتي وإلى المجتمع الدولي. كما يتناول المحاور الخمسة ذات الأولوية المشار إليها في التقارير السابقة ويتعمّق في تناول بعض الجوانب الأخرى، ومن جملة الانتخابات وحالة ضحايا الكوارث الطبيعية، ولا سيما الإعصار ماثيو الذي ضرب هايتي يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.
- ٣- وقد قدمت الحكومة الهايتية ردودها على تقرير الخبير المستقل في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.
- ٤- وأجرى الخبير المستقل بعثةً إلى هايتي في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ثم أجرى بعدها مباحثات في نيويورك يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ومكث الخبير المستقل في بور - أو - برانس، وسافر إلى جيريمي في إقليم لا غراندي أنس (جنوب غرب هايتي)، بغرض معاينة الأضرار الناجمة عن الإعصار ماثيو.
- ٥- وكان الخبير المستقل قد زار هايتي في الفترة ما بين ٢١ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠١٦، أي قبل ثلاثة أسابيع من تقديم تقريره شفويّاً إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦ وبعد نشر تقريره الخطي. ويتضمن هذا التقرير أيضاً إشارات إلى تلك الزيارة.
- ٦- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن امتنانه لجميع الأشخاص الذين التقى بهم أثناء الزيارات التي أجراها، ولا سيما لرئيس الجمهورية المؤقت، ولرئيس الديوان الرئاسي، ولوزراء المالية، والشؤون الخارجية والعبادات، والداخلية والمجموعات الإقليمية، ووزارة العدل والأمن العام، والصحة العامة والسكان.
- ٧- ويود الخبير المستقل أن يشكر رئيس المجلس الانتخابي المؤقت، ورئيسة مكتب حماية المواطن، ورئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالاحتجاز الاحتياطي المطول وأحد الأعضاء فيها، ومصالح الهجرة في وانايمينت على الحدود الدومينيكية - الهايتية، وسلطات جيريمي وسلطات مركز الاحتجاز كروا - دي - بوكيه وسجن النساء في بلدية كباريه، الذين سنحت له الفرصة للاجتماع بهم.
- ٨- وقد كان الدعم الذي قدمته له بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عاملاً حاسماً في نجاح تلك البعثة. ويعرب الخبير المستقل عن شكره للممثلة الخاصة للأمين العام، وكذلك لجميع معاونيها ولا سيما لقسم حقوق الإنسان. كما يتوجه بالشكر لممثلي وأعضاء برامج الأمم المتحدة في هايتي ونيويورك لما قدموه من دعم ولما زودوه به من معلومات.

٩- ويتوجه الخبير المستقل بالشكر أيضاً إلى ممثلي منظمة الدول الأمريكية الذين مكّنوه من الالتقاء بأعضاء السلك الدبلوماسي في هايتي. كما يشكر سفراء مجموعة أصدقاء هايتي الذين التقى بهم في نيويورك بمناسبة حفل الاستقبال الذي أقامته البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة.

١٠- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن خالص شكره للعديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والصحافيين ولأعضاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بحقوق الإنسان في بور - أو - برانس وفي إقليم غراند آنس، الذين التقى بهم في هايتي وفي نيويورك.

ثانياً - خمسة جوانب رئيسية من جوانب حالة حقوق الإنسان في هايتي

١١- أوصى الخبير المستقل في أول تقرير له عن هايتي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ (A/HRC/25/71) بأن تنصب جهود المجتمع الدولي والسلطات الهايتية على خمسة جوانب تثير القلق بوجه خاص وهي: (أ) الأمية؛ (ب) الاحتجاز الاحتياطي المطول؛ (ج) عدم تنظيم انتخابات؛ (د) الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي؛ (هـ) حالة ضحايا عوامل أخرى كالمشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠، أو الهايتيين أو الأشخاص من أصل هايتي الذين طُردوا من الجمهورية الدومينيكية، وضحايا الكوليرا.

١٢- ودعا الخبير المستقل إلى اعتماد تدابير عاجلة لوقف انتهاكات هذه الجوانب الخمسة. فقد بلغت تلك الانتهاكات من الحدة درجة جعلت الكثير من الناس يعتبرونها ظروفًا عادية في حياتهم اليومية. غير أنها أبعد ما تكون عن الظروف العادية، حيث إنها تدل على مدى تدهور حالة حقوق الإنسان في هايتي. ومن ثم، يتعيّن البدء بمعالجة الوضع الهيكلي وبتصحيح تلك الظروف البالغة القسوة إذا كان المراد هو إرساء أساس متين لرسم سياسة تتوخى حماية حقوق الإنسان واحترامها في البلد.

١٣- وتقابل هذه الجوانب الخمسة مجالات خمسة أوسع نطاقاً هي المدخل إلى تحديد تدابير أكثر تعقيداً وإلى تنفيذها في الأجل الطويل، بغية رسم سياسة تتوخى حماية حقوق الإنسان واحترامها، وهذه المجالات هي: (أ) جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ (ب) ظروف الحرمان من الحرية؛ (ج) سيادة القانون وصلاية المؤسسات؛ (د) إدارة إقامة العدل؛ (هـ) البيئة والموئل الإقليمي وهجرة الهايتيين.

١٤- والمسائل الخمسة هذه نتيجة لانغراس حالة من اللامساواة الشديدة في العلاقات الإنسانية في هايتي يجب أن تخضع لمعالجة خاصة وثابتة حتى تحفّض إلى الحد الأدنى، وهو شرط لا بد من تحقيقه لإحداث تحسّن ملموس في حالة حقوق الإنسان.

١٥- ومنذ عام ١٩٨٦، ما فتئ ذكر الجوانب الخمسة، فضلاً عن المجالات الخمسة واللامساواة الخفية، يرد في تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في هايتي التي كانت تابعة للجنة حقوق الإنسان، ثم تلك التابعة لمجلس حقوق الإنسان^(١). فهي ليست ظواهر جديدة، لكن الخبير المستقل رأى أن من المناسب ترتيبها حسب الأولوية على النحو المبين أعلاه. وتشكّل الجوانب

(١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ والوثيقة E/CN.4/1987/61.

الخمسة الموضوع الرئيس لتقاريره وذلك بهدف المساهمة في مراقبة هذه الحالة التي سبق أن وصفها في تقريره الأول بأنها معقدة لكنها قابلة للعلاج.

١٦- واتسم عام ٢٠١٦ بوجود حكم مؤقت أو انتقالي راجع إلى انتهاء ولاية رئيس الجمهورية السابق، ميشيل مارتيلي، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ دون أن يُنتخب خلف له. فكان لا بد من إبرام اتفاق بين الرئيس السابق ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، تلاه انتخاب البرلمان رئيس مجلس الشيوخ جوسليم بريفير، رئيساً مؤقتاً للجمهورية مكلفاً بولاية إتمام العملية الانتخابية وبحكم البلد معاً.

١٧- وترتبط هذه الولاية المؤقتة بتطبيق إحدى التوصيات العاجلة التي قدمها الخبير المستقل، أي تلك المتعلقة بإجراء الانتخابات التي عُقدت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بعد أن اعترضتها عقبات شتى خلال السنة.

١٨- وتحقق أيضاً تقدم جزئي فيما يخص توصية أخرى قدمها الخبير المستقل بشأن ضحايا وباء الكوليرا، الذين اعترف الأمين العام بمسؤولية منظمة الأمم المتحدة تجاههم. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتذر الأمين العام لشعب هايتي وأعلن اتباع نهج جديد في التصدي لمشكلة الكوليرا.

١٩- أما فيما يخص الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، فقد أنشئت لجنة رئاسية في وزارة العدل. وأبلغت الحكومة الخبير المستقل بأن "جهود هذه اللجنة قد مكّنت من خفض [...] معدل الاحتجاز الاحتياطي المطول"^(٢). وستكون الزيارة المقبلة التي يجريها الخبير المستقل إلى البلد فرصة سانحة للتحقق من انحسار هذه الظاهرة.

٢٠- وأبلغت السلطات الهايتية الخبير المستقل بأن طرد أشخاص هايتيين أو من أصل هايتي من الجمهورية الدومينيكية لا يزال مستمراً^(٣). وعليه، وجب بذل جهود أكثر فعالية لتحسين حالتهم الواقعية ووضعهم القانوني.

٢١- ولم تُتخذ تدابير بعينها فيما يخص محو الأمية ولا فيما يخص معالجة الانتهاكات التي حدثت في الماضي. ولا يزال الخبير المستقل في تقريره هذا يلح على حل هذه المشكلة.

٢٢- ولاحظ الخبير المستقل في تقريره السابق، أنه، بعد إلغاء مكتب حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي كان قد أنشئ في عام ٢٠١٢ على هيئة مندوبة وزير لدى رئاسة الوزراء، كان من الأجدى الإبقاء على مكتب مكلف بحقوق الإنسان يتمتع بصلاحيات كافية لضمان التنسيق بين الوكالات الحكومية في هذا المجال ولتيسير اعتماد سياسة إزاء حقوق الإنسان تشمل السلطة التنفيذية، ومن ثم، الدولة والمجتمع برمتيهما. وأحاطت الحكومة علماً بـ "هذه التوصيات التي تُعتبر صائبة"؛ وأبلغت الخبير المستقل بإحالتها إلى الإدارة الجديدة^(٤).

٢٣- وقد شجع الخبير المستقل في تقريره السابق الحكومة الجديدة، ولا يزال، على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وعلى اتفاقية البلدان

(٢) « Réactions du Gouvernement haïtien sur le rapport de l'Expert indépendant sur la situation des droits de l'homme en Haïti », transmises à l'Expert indépendant le 23 janvier 2017, par. 6

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب؛ وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب. كما يشجع البرلمان على إقرار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعروضة عليه من قبل الحكومة كي يصدّق عليها.

٢٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، خضعت هايتي للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وحظيت بالقبول ١٧٥ توصية، من بينها، على سبيل المثال، التوصية باعتماد خطة عمل، بالتشاور مع المجتمع المدني، لترتيب معاهدات دولية لحقوق الإنسان حسب الأولوية والتصديق عليها وتنفيذها، ومن جملة تلك المعاهدات اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، فضلاً عن البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين لعام ٢٠١١ (الاتفاقية رقم ١٨٩)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية؛ والتوصية بمواصلة الجهود من أجل تيسير وصول الجميع وصولاً تاماً إلى العدالة وحصوله الكامل على خدمات الرعاية الصحية والتعليم (الكرسي الرسولي)؛ والتوصية بتنفيذ خطة عمل لتعزيز حقوق الإنسان، بالتعاون مع المجتمع المدني ومكتب حماية المواطن، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والفئات الضعيفة؛ والتوصية بأن تلغي هايتي من تشريعاتها وممارساتها جميع الأحكام المدنية والجنائية التي تنطوي على تمييز في حق النساء والفتيات؛ والتوصية بمضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص المحرومين من حريتهم، لا سيما عن طريق تقصير مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتيسير الوصول إلى العدالة، وتحسين ظروف العيش في مرافق مراكز الاحتجاز^(٥).

٢٥- وفيما يتعلق بالتوصيات الأخرى المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل لهايتي، ردت هايتي بالقول إنه سيُنظر فيها وسيُعطى الرد بشأنها قبل انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧، على أبعد تقدير. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُظمت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حلقة عمل تشاورية مع المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة في هايتي. وبعد تلك المشاورات، أبلغت الحكومة الخبير المستقل أنه لم تعد هناك توصيات مؤجلة وأن عدد التوصيات التي قبلتها هايتي قد أصبح ١٨٨ توصية، فيما أصبح عدد التوصيات التي أحيط بها علماً ٢٥ توصية. وأحاطت الحكومة علماً بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي كان الخبير المستقل قد حث على قبولها، "قد وُضعت في الحسبان فعلاً وأنه أحيط علماً بالتوصية التي طالبت بمكافحة استغلال الأطفال وتعنيفهم مكافحةً منهجية، حتى بواسطة تشريعات تجرّم استخدام الأطفال في الخدمة المنزلية. وبالمثل، أحاطت هايتي علماً بالتوصية بتنفيذ التدابير التي تكفل للمشردين الحصول على الخدمات (الأساسية) حتى يستطيعوا مغادرة المخيم، ثم قبلتها في وقت لاحق"^(٦).

(٥) A/HRC/34/14، الفقرة ١١٥.

(٦) « Réactions du Gouvernement haïtien sur le rapport de l'Expert indépendant sur la situation des droits de l'homme en Haïti », par. 9.

٢٦- ويشدد الخبير المستقل على أهمية قبول التوصيات فضلاً عن عملية التشاور التي نُظمت حول هذا الموضوع ويحث المجتمع المدني والإدارة الجديدة على مواصلة الجهود اللازمة لكفالة تنفيذها الفعال.

٢٧- ويوجه الخبير المستقل أيضاً نداءً إلى البرلمان كي يقر في أقرب الآجال صكوك التصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المعروضة عليه من قبل الحكومة، حسب المعلومات التي وردت إلى الخبير المستقل عقب الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٧).

٢٨- ولم تقدم هايتي تقريرها الدوري الرابع عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. كما تأخر تقديم التقرير الأول إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أن الحكومة أبلغت الخبير المستقل أن لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات منهكة في العمل بنشاط على وضع هذا التقرير الذي سيقدم قريباً إلى الهيئة المختصة. ومن المهم التأكيد على اعتماد الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل (CRC/C/HTI/CO/2-3) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/HTI/CO/8-9) في آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٩- وأعلن مجلس الأمن في قراره ٢٣١٣ (٢٠١٦)، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عزمه على النظر في إمكانية سحب بعثة الأمم المتحدة في هايتي والانتقال إلى إنشاء كيان آخر للأمم المتحدة ابتداءً من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وأعلن في الوقت نفسه أن احترام حقوق الإنسان أمر حاسم في تحقيق الاستقرار في هايتي، حيث لا مناص من البدء في مساءلة كل فرد من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة التي وقعت إبان قيام أنظمة سابقة. ويؤدي قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في هايتي دوراً حاسماً في مساعدة السلطات في هذا المجال، وفي المساعدة على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي حال سحب بعثة الأمم المتحدة في هايتي، سيكون من الضروري الحفاظ على هذا الدور حيث لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال حقوق الإنسان. وأبلغت الحكومة الخبير المستقل بأنها "ترحب" بهذا الاقتراح^(٨). وبالنظر إلى طبيعة القسم التقنية، يُنصح بالإبقاء على نهج التكاملية السياسية الذي أتاحتها ولاية الخبير المستقل وعلى وظيفته المتمثلة في تقديم توصيات إلى السلطات وإلى مجلس حقوق الإنسان وفي تقديم تقرير سنوي عن الحالة في هايتي. وقد يكون من الخيارات الجديدة بالطرح إسناد ولاية سياسية إلى قسم حقوق الإنسان في هايتي، فيستوعب بهذه الطريقة الدور الذي أداه الخبير المستقل حتى الآن. بيد أن ضرورة بقاء هذا القسم في هايتي بعد انسحاب البعثة المحتمل أمر بديهي، وكذلك الاحتفاظ بولاية الخبير المستقل ما لم تكمل ولاية القسم المهام التي يضطلع بها الخبير المستقل.

ألف- محو الأمية واللامساواة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٠- لم تكن الحالة الانتقالية في إدارة حكم هايتي في عام ٢٠١٦ مواتية للكفاح من أجل التخفيف من شدة اللامساواة الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع الهايتي، وهو كفاح يجب أن يستمر حتى يُقضى على الأسباب الرئيسة وراء الحالة الحرجة التي توجد عليها حقوق الإنسان في البلد، بدءاً بمشاشة ما يتمتع به معظم السكان من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠.

(٨) « Réactions du Gouvernement haïtien sur le rapport de l'Expert indépendant sur la situation des droits de l'homme en Haïti », par. 12

١- محو أمية جميع السكان في مدة وجيزة في حدود المعقول

- ٣١- محو أمية جميع السكان في مدة وجيزة في حدود المعقول أمر أوصى به الخبير المستقل في أول تقرير له ويتعين عليه اليوم أن يوصي به مجدداً.
- ٣٢- وليس من الضروري إنفاق مبالغ طائلة للنجاح في ذلك، فالأمر لا يستلزم سوى تنظيم حملة بناءً على قرار حكومي حازم بالقضاء على تلك المشكلة قضاءً نهائياً وعاجلاً. وينبغي أن يكون هذا القرار مدعوماً بالعمل الذي يتطوع لتأديته طلاب المرحلة الثانوية وغيرهم من المواطنين الراغبين في مساعدة الناس على تعلم أبجديات القراءة والكتابة.
- ٣٣- فهذا لن يكون سبيلاً للتغلب على الأمية فحسب، وإنما لإقامة آلية تزرع روح التضامن في وجدان السكان ولإتاحة إمكانية العمل من أجل بلوغ هدف مشترك من شأنه أن يمكّن من تجاوز الاستقطاب الاجتماعي السائد.
- ٣٤- وقد تلقى الخبير المستقل، خلال الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر، معلومات مفادها أن الحكومة وضعت خطة للتعليم في عام ٢٠١٠ كان يُرمَع القضاء بها على الأمية في غضون خمس سنوات. وأيدت الخطة الحكومة الجديدة في عام ٢٠١١ بيد أنها لم تسفر عن شيء. ولا يزال من الممكن استئناف تنفيذ تلك الخطة وترجمتها إلى واقع.
- ٣٥- وناقش الخبير المستقل شواغله مع وزير التعليم ومع الموظفين المسؤولين عن محو الأمية، خلال زيارته السابقة. وحسب المعلومات الواردة، كانت وزارة التعليم تريد مضاعفة ميزانيتها، التي كانت تشكل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ١٦ في المائة من الميزانية الوطنية.
- ٣٦- ويأمل الخبير المستقل أن تستطيع الحكومة الجديدة إعطاء الأولوية للقضاء التام على الأمية في هايتي ورسم سياسة لمحو الأمية ترمي إلى القضاء على هذه الظاهرة في خلال مدة وجيزة في حدود المعقول، بهدف إرساء أساس متين لإعمال حقوق الإنسان. وهو يدعو مجدداً المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى تلك الجهود وإلى تنسيق التعاون مع حكومة هايتي في هذا الاتجاه.

٢- جوانب أخرى من جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستدعي اهتماماً خاصاً

- ٣٧- لا تزال الأحوال المعيشية لمعظم الهايتيين هشة فهي لم تتغير كثيراً مقارنة بما ورد في تقارير الخبير المستقل السابقة: ٦٠ في المائة من السكان يكسبون أقل من دولار واحد في اليوم علاوة على الارتفاع الشديد في معدل البطالة ومؤشر الجوع ومستوى سوء التغذية، وعدم كفاية المساكن ورداءتها، وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وعدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وعدد الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة الذين لا يكملون تعليمهم الثانوي^(٩). ففي عام ٢٠١٤، بلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٨٣، (أي المرتبة ١٦٣ من بين ١٨٨ بلداً وإقليماً)^(١٠)؛ وبلغ المؤشر المعدّل حسب أوجه اللامساواة ٠,٢٩٦،^(١١) ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين ٠,٦٠٣، (الرتبة ١٣٨)؛ ومعامل جيني ٥٩,٢^(١٢).

(٩) انظر A/HRC/31/77، الفقرة ٢٧.

(١٠) انظر هذا الرابط: www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/ HumanDevelopmentReport_EN.pdf (tableau 1, p. 210, et tableau 2, p. 214).

(١١) انظر هذا الرابط: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/HTI>.

(١٢) انظر هذا الرابط: <http://hdr.undp.org/en/indicators/67106>.

٣٨- ويكرر الخبير المستقل النداء الذي وجهه في تقاريره السابقة بأن تهدف الخطة الإنمائية التي تضعها الحكومة الجديدة إلى التغلب على اللامساواة الاجتماعية العميقة، وبأن تعتمد الحكومة لهذا الغرض تدابير تتوخى تحسين دخل العمال بشكل كبير، وتوفير خدمات الصحة والتعليم لأشد الفئات فقراً، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية للنساء كما تتوخى تمكينهن وتمثيلهن في البرلمان، من بين أمور أخرى، وبأن توفر لجميع الأفراد، عموماً، شروط العيش الكريم.

باء- الاحتجاز الاحتياطي المطول وظروف الاحتجاز اللاإنسانية

١- مكافحة الاحتجاز الاحتياطي المطول ضرورة ملحة

٣٩- أجرى الخبير المستقل محادثات مع رئيس الجمهورية ووزير العدل أظهرتا خلالها تقبلهما لضرورة وقف ممارسة الاحتجاز الاحتياطي المطول الذي لم يُنحَ للسلطة القضائية أن تستمع لـ ٧١ في المائة من الأشخاص المحرومين من حريتهم: فعندما أجرى الخبير المستقل زيارته السادسة إلى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان قد أدين ٣١٨٢ سجيناً من مجموع ١١٠١٢ سجيناً (من بينهم ٣٧٢ امرأة و ٢٢٠ صبياً و ٢٢٠ صبية)، بينما بلغ عدد المتهمين قيد المحاكمة ٧٨٣٠ سجيناً، وفقاً للأرقام الرسمية.

٤٠- وأنشئت لجنة رئاسية معنية بالاحتجاز الاحتياطي المطول لمعالجة هذا الانتهاك المتكرر لحقوق الإنسان. وتتألف اللجنة من تسعة أعضاء. وقد أنشأها وزير العدل في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بقصد وضع قائمة وطنية بالأطناء الموجودين رهن الاحتجاز الاحتياطي المطول في جميع السجون وجميع مراكز الاحتجاز الموجودة في مراكز الشرطة المدنية في المحاكم الابتدائية البالغ عددها ١٨ محكمة، ويقصد تقديم توصيات بشأن تحديد مواعيد جلسات المحكمة الجنائية لكي يُبَتَّ في حالات الاحتجاز الاحتياطي المطول على وجه السرعة وفقاً لمقتضيات القانون.

٤١- ومحددت مدة عمل اللجنة في ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. ولا يتطلب وضع القائمة المذكورة أعلاه الكثير من الوقت لأن هناك بالفعل قوائم وضعتها بعناية فائقة منظمات أخرى في البلد. بيد أن عقد جلسات استماع سيتطلب وقتاً أطول قليلاً. وأعرب كل من رئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالاحتجاز الاحتياطي المطول وأحد أعضائها للخبير المستقل عن قلقهما من ضيق الوقت المتاح للجنة كي تضطلع بمهمة على هذا القدر من التعقيد، يستلزم إنجازها، حسب تقديرهما، سنة واحدة على الأقل، ورأيا أنه ينبغي إيجاد مؤسسة دائمة لرصد مسائل الاحتجاز الاحتياطي، بما فيها عمل القضاة ومفوضي الحكومة.

٤٢- ورغم أن اللجنة بقيت بلا ميزانية مدة شهر ونصف بعد إنشائها، أي نصف الفترة المخصصة لتنفيذ أنشطتها، فقد صرَّح وزير المالية للخبير المستقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أن مكتبه قد رصد لها أموالاً كافية لكي تقوم بعملها.

٤٣- وقد كان تقدير مراقبين مؤهلين في المجال القانوني ومحللين سياسيين لنجاح اللجنة بالكاد إيجابياً. فرأى بعضهم أن اتخاذ القرار على المستوى الرئاسي علامةً طيبة، بينما رأى البعض الآخر أن هذه ليست المرة الأولى التي أنشئت فيها لجنة تتوخى أهدافاً مماثلة وأن تشكيلتها ليست مقنعة تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن قصر المهلة التي عُيِّنَت للجنة كي تؤدي عملها خلالها أن يعوق تنفيذ ولايتها. وعلى أي حال، يؤمل أن تتغلب اللجنة على قيودها، التي قد تكون حقيقية أو متصورة، حتى يتسنى للسجون في البلد أن تُصبح في حالة طبيعية من حيث عدد السجناء في أقرب وقت ممكن.

٤٤ - ويؤكد الخبير المستقل مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى إنهاء العمل بالاحتجاز الاحتياطي المطول في هايتي. وقد سبق أن عرض بإسهاب، في تقاريره السابقة، ما اقترحه من تدابير.

٢- جوانب أخرى من ظروف الاحتجاز

٤٥ - وقد كان عدد الأشخاص الموجودين رهن الاحتجاز إبان زيارة الخبير المستقل السادسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ يبلغ ١١ ٠١٢ فرداً حسب ما أوردته السلطات، بينما لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية للسجون ٤ ٠٠٠ شخص وبذلك بلغ معدل الاكتظاظ في ذلك الوقت، ٣٥٩ في المائة^(١٣). وما كان للاكتظاظ أن يكون لو أن الحرمان من الحرية طُبّق فقط على الأشخاص المحكومين (وهم ٣ ١٨٢ شخصاً) وعلى عدد متوسط من الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة لمدة قصيرة.

٤٦ - ولحسن الحظ، وبصورة استثنائية، لم يسجّل اكتظاظ في السجن الجديد الذي بُني في بلدية كباريه، بالقرب من بور - أو - برانس، الذي زاره الخبير المستقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويوجد في سجن النساء في بيتيون - فيل ٢٥٤ امرأة من بينهن ١٧ فتاة قاصرة. ولا تتعدى طاقته الاستيعابية ٣٠٠ شخص. وتتوفر لكل فرد منهم مساحة كافية للنوم. وعليه، يشكل هذا السجن نموذجاً للمنشأة غير المكتظة، وهو يتسم، علاوة على ذلك، بنظافته وتوفر خدمة التعليم للقاصرين.

٤٧ - بيد أن المكان غير مزوّد بمياه الشرب ولا يُكفل فيه صون خصوصية الأفراد في الحمامات والمراحيض، مع أن تحقيق ذلك أمر سهل بواسطة استخدام ستائر بلاستيكية زهيدة الكلفة. وتفوق نسبة الحراس في هذا السجن نسبة الحارسات، مما يشكل خطراً على سلامة السجينات وخصوصيتهن. ولا بد أيضاً من تهيئة فضاءات لتمكين السجينات من العمل. ووقت الاستراحة في الباحة لا يتعدى ثلاث ساعات في الأسبوع ولا يُستخدم المقصف الموجود لأن سلطات السجن تحشى فيما يبدو ألا يكون عدد الموظفين كافياً لمراقبة السجينات في ذينك المكانين.

٤٨ - وقام الخبير المستقل أيضاً بزيارة سجن كروا - دي - بوكيه، في ضواحي بور - أو - برانس، أثناء زيارته الخامسة إلى البلد في شباط/فبراير ٢٠١٦. فوجد أن ظروف الاحتجاز فيه أقل رداءة منها في غيره من مراكز الاحتجاز التي زارها في مرّات سابقة. ومع ذلك، يتجاوز معدل الاكتظاظ فيه الطاقة الاستيعابية بنسبة ٥٠ في المائة، حيث يوجد نحو ١ ١٠٥ محتجزين في مبنى معد لإيواء نحو ٧٦٠ شخصاً. ولم يكن عدد السجناء المحكومين فيه يتعدى ٣٣٠ شخصاً. أما الأشخاص الباقون البالغ عددهم ٧٧٥ شخصاً (أي ٧٠ في المائة) فكانوا رهن الاحتجاز الاحتياطي، علماً بأن سجن كروا - دي - بوكيه بُني بقصد إيواء المحكومين دون غيرهم.

٤٩ - واجتمع الخبير المستقل في ذلك السجن برجل كان رهن الاحتجاز الاحتياطي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي لمدة تزيد على ثلاث سنوات. وقد يُحكم عليه بالسجن سنة ونصف السنة إذا ما أُدينَ بالتهمة المنسوبة إليه وهي شراء قطعة سلاح يُعتقد أنها مسروقة. وقال إنه لم يمثل أبداً أمام قاضي.

(١٣) حسب المعلومات الشفوية التي أدلت بها مديرية إدارة السجون. وقد وُضع هذا المكتب لنفسه هدف توفير مترين ونصف متر مربع لكل محتجز. وفي هذه الحالة، تصبح الطاقة الاستيعابية للسجون ٢ ٩٤٤ شخصاً. وحسب منظمة الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون الهدف توفير أربعة أمتار مربعة ونصف متر مربع لكل شخص، وهو ما يجعل الطاقة الاستيعابية لا تتعدى ١ ٦٣٥ شخصاً.

٥٠ - وغُلقت الزيارات الأسرية في سجن كروا - دي - بوكيه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وذلك، بحسب رأي مدير السجن، بسبب حالة النظام العام والاحتجاجات الشعبية على نتائج الانتخابات. غير أن هذا ليس مبرراً كافياً لحرمان السجناء من حقهم في تلقي الزيارات من أقربائهم لمدة تزيد على سنة.

٥١ - وكما هي الحال في سجن بلدية كباريه، يقل وقت الاستراحة في الفناء في سجن كروا - دي - بوكيه عن ساعة واحدة يومياً لأن الحراس يعتقدون أن عددهم لا يكفي للسيطرة على أي محاولة للهروب من السجن. وقد يكون هذا السبب أيضاً في عدم استخدام المقصف رغم أنه يتسع لحوالي ١٠٠ شخص.

٥٢ - وشهد سجن بلدية كباريه وسجن كروا - دي - بوكيه مشاكل أقل من تلك التي شهدتها أماكن الحرمان من الحرية في البلد، فغالبية هذه الأماكن توفر ظروف عيش بالغة الهشاشة فيما يتعلق بتوفير مساحة كافية لكل شخص والتجهيز بالمراحيض وتوفير خدمات الرعاية الصحية والغذاء ووسائل العمل أو الدراسة للسجناء. وبصفة عامة، تشكّل حالة السجون الهايتية ضرباً من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة. ويكرر الخبر المستقل دعوته السلطات الهايتية، التي سبق أن ضمّنها في تقاريره السابقة، إلى أنسنة أماكن الاحتجاز هذه عن طريق ضمان ظروف معيشية لائقة للأشخاص المحرومين من حريتهم، بما يتفق مع المعايير العالمية لمعاملة السجناء. وينبغي على الأقل أن تحذو أماكن الاحتجاز حذو سجن بلدية كباريه.

جيم - الانتخابات وسيادة القانون

٥٣ - يشكل تنظيم الانتخابات حالة من الضعف المؤسسي اضطرت السلطات الهايتية إلى التصدي لها على وجه الاستعجال في عام ٢٠١٦، غير أن هذا لا يمنع من توجيه العناية أيضاً إلى أوجه قصور خطيرة في ما يتعلق بسيادة القانون.

١ - انتخابات عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

٥٤ - تركّ عدم تنظيم انتخابات في هايتي ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ الدولة بلا برلمان طوال عام ٢٠١٥، مما أثر سلباً على أداء المؤسسات الأخرى، كالنظام القضائي. وكما سبق الذكر في تقارير سابقة، ووفق توصيات لجنة أنشأها الرئيس السابق ميشيل مارتيلي، عُيّن بول إيفانز رئيس وزراء جديداً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ليكرس جهوده على سبيل الأولوية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥، وحُدّدت تواريخ ٩ آب/أغسطس لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

٥٥ - وسبقت عقدَ انتخابات ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ أعمالٌ عنف (خمسة اغتالات ومحاولات اغتيال) وشابت هذه الانتخابات مخالفات عديدة (حوادث عنف عديدة في ١٠٤ على الأقل من مراكز الاقتراع، ومشاكل تتعلق بمعازل التصويت والحبر وصناديق الاقتراع في عدة مراكز أخرى، والحضور غير المشروع لمرشحين أو ممثلي أحزاب في أماكن الانتخابات بغرض إكراه الناخبين). وبلغ معدل المشاركة في الانتخابات ١٨ في المائة على مستوى البلد وسُجل معدل مشاركة أدنى في العاصمة.

٥٦- وشهدت انتخابات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عدداً أقل من المخالفات، نظراً لاعتماد بعض التصحيحات بناءً على طلب مراقبي الانتخابات. وبلغ معدل المشاركة على الصعيد الوطني ٢٥ في المائة. بيد أنها كانت موضع طعون قدمتها عدة قطاعات ولا سيما ثمانية مرشحين للرئاسة لم يحصلوا على الرتبة الأولى في نتائج الانتخابات التي أعلن عنها المجلس الانتخابي المؤقت. ورداً على تلك الانتقادات، أنشأت الحكومة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر لجنة وطنية أناطت بها تقييم الانتخابات، وبناءً عليه، أرجأ المجلس حتى إشعار آخر عقد الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر.

٥٧- وقدمت اللجنة الوطنية لتقييم الانتخابات تقريرها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وخلصت، في جملة ما خلصت إليه من توصيات، إلى أنه "من أجل مواصلة العملية وارتقاء مشاركة كبيرة في الانتخابات ولتحقيق السلم الاجتماعي، لا بد من أمرين: حوار سياسي بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد وإجراء بحث أكثر تعمقاً على المستوى التقني في مسؤولية الآلية الانتخابية عن المخالفات التي شُبهت في الغالب بعملية غش واسعة النطاق"^(١٤). وعُيّن تاريخ جديد لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٥٨- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قبل يومين من التاريخ المحدد لتنظيم الانتخابات الرئاسية، علق المجلس الانتخابي المؤقت من جديد تنظيم هذه الانتخابات في أعقاب أعمال عنف استهدفت منشآت وعناصر بل حتى أفراداً على علاقة بالانتخابات في أنحاء مختلفة من البلد، بما فيها تلك التي توجد بمحاذاة مكاتب مجلس بيتيون - فيل. وقد استقال عضوان من المجلس في اليوم نفسه، فلم يستطع المجلس تحقيق النصاب (القانوني).

٥٩- ولما كانت ولاية الرئيس مارتيلي ستنتهي في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦^(١٥)، وفي غياب رئيس منتخب يخلفه في السلطة، فقد اتفق، في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، كل من الرئيس مارتيلي، ورئيس مجلس الشيوخ السيد بريفير، ورئيس مجلس النواب، شولزر شانسي، رسمياً وباسم البرلمان على قبول إعلان رئيس الجمهورية بشأن "انتهاء ولايته وتخليه عن السلطة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦"، وبدء عملية "ملء الفراغ"^(١٦) بانتخاب الجمعية الوطنية رئيساً مؤقتاً للجمهورية في ضمن أجل أقصاه خمسة أيام. وأوكلت لهذا الرئيس المؤقت مهمة أن يقترح على البرلمان اسم مرشح توافقي لشغل منصب رئيس الوزراء، وتعيين أعضاء جدد في المجلس الانتخابي المؤقت، ومواصلة العملية الانتخابية وذلك "بتنفيذ توصيات تقنية صادرة عن اللجنة المستقلة المعنية بتقييم الانتخابات"^(١٧). واستناداً إلى هذا الاتفاق، "تكون مدة ولاية الرئيس المؤقت ١٢٠ يوماً كحد أقصى ابتداء من تاريخ تعيينه. وستتخذ الجمعية الوطنية، إذا اقتضى الأمر ذلك، الإجراءات اللازمة"^(١٨).

٦٠- وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، انتخبت الجمعية الوطنية السيد بريفير رئيساً مؤقتاً للجمهورية من بين ١٣ مرشحاً، وذلك عملاً بالاتفاق الرسمي مع الرئيس المنتهية ولايته.

(١٤) Rapport de la Commission nationale d'évaluation électorale, 3 janvier 2016, p. 12

(١٥) Accord politique pour la continuité institutionnelle à la fin du mandat du Président de la République en l'absence d'un président élu et pour la poursuite du processus électoral entamé en 2015, 5 février 2016, par. I (1)

(١٦) Ibid., par. I (4)

(١٧) Ibid., par. V (1) (a)

(١٨) Ibid., par. I (7)

٦١- وصادق مجلس الشيوخ ومجلس النواب في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦ على تعيين الرئيس المؤقت السيد إيني جون شارل، رئيساً جديداً للوزراء. وعيّن الرئيس المؤقت أيضاً أعضاء جديداً في المجلس الانتخابي المؤقت عن طريق عملية تشاورية مع مختلف القطاعات الاجتماعية.

٦٢- وبعد مشاورات "مع مختلف القطاعات في البلد بغية استكمال العملية الانتخابية عملاً باتفاق ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦"، أنشئت لجنة مستقلة معنية بتقييم ومراقبة الانتخابات في ٢٨ نيسان/أبريل بموجب قرار رئاسي و"كلفت بإعادة ثقة الفاعلين السياسيين في العملية الانتخابية عن طريق إثبات نزاهة نتائج انتخابات عام ٢٠١٥"^(١٩).

٦٣- وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، استنتجت هذه اللجنة أن "مخالفات خطيرة شابت العملية الانتخابية"^(٢٠)، وحددت تواريخ لتنظيم انتخابات جديدة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بالنسبة للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التكميلية، والجولة الأولى من انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ؛ وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والجولة الثانية لانتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية.

٦٤- وفي أعقاب إعصار ماثيو، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت عن تاريخين جديدين لتنظيم الانتخابات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، جرت الانتخابات الرئاسية في ظروف صعبة للغاية. وكانت الأضرار التي خلفها إعصار ماثيو عقبة كؤوداً في طريق الكثير من الناخبين؛ فقد تضررت الطرق المؤدية إلى مراكز الاقتراع، وفقد الكثير من الأشخاص المتضررين من الإعصار وثائقهم الشخصية أو لم يبق ثمة ما يحفرهم على الذهاب إلى مراكز الاقتراع لانشغالهم بإيجاد حلول للأضرار التي لحقتهم.

٦٥- وارتأى المراقبون أن العملية الانتخابية التي جرت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر كانت إيجابية لأنه لم تُسجل أي مخالفات هيكلية؛ وعلى الرغم مما خلفه إعصار ماثيو، ارتفعت نسبة المشاركة مقارنةً بما في انتخابات آب/أغسطس ٢٠١٦، أي بنسبة ٢١ في المائة معدلاً وطنياً، عوض ١٨ في المائة.

٦٦- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشر المجلس الانتخابي المؤقت النتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية كما يلي: جوفينيل موويز (حزب طيط كال الهايتي)، ٤٣٠ ٥٩٥ صوتاً (٥٥,٦٧ في المائة)؛ وجود سيلستان (الرابطة البديلة الهايتية من أجل التقدم والحرية)، ٨٣٩ ٢٠٨ صوتاً (١٩,٥٢ في المائة)؛ وجون - شارل موويز (حزب بيتيت دوسالين)، ١٤٢ ١١٨ صوتاً (١١,٠٤ في المائة)؛ وماريز نارسيس (حزب فانمي لافالاس)، ٩٦ ١٢١ صوتاً (٨,٩٩ في المائة). وأثار نشر هذه النتائج الأولية ردوداً متضاربة من المرشحين الذين لم يفوزوا في الجولة الأولى، بل أدى إلى اندلاع مظاهرات عنيفة في الشوارع.

٦٧- وأبانت النتائج النهائية التي نُشرت في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبعد أن نظرت هيئات المنازعات التابعة للمجلس الانتخابي المؤقت في الطعون واتخذت قرارها بشأنها، عن انتخاب جوفينيل موويز (الذي سيستلم مقاليد السلطة من الرئيس المؤقت في ٧ شباط/فبراير) رئيساً بما مجموعه ٩٢٧ ٥٩٠ صوتاً (٥٥,٦٠ في المائة). يليه في المرتبة الثانية جود سيلستان بما مجموعه ٩٨٨ ٢٠٧ صوتاً (١٩,٥٧ في المائة)؛ وجون - شارل موويز بما مجموعه ٣٤٩ ١١٧

(١٩) Rapport de la Commission indépendante d'évaluation et de vérification électorale, 29 mai 2016, p. 8.

(٢٠) Ibid., p. 30.

صوتاً (١١,٠٤ في المائة)؛ وماريز نارسييس بما مجموعه ٧٦٥ ٩٥ صوتاً (٩,٠١ في المائة). وسجل ثلاثة وعشرون مرشحاً آخرون ٤,١٠ في المائة، وأعلن أن نسبة ٠,٦٨ في المائة لم تُمنح لأي مرشح.

٦٨- ولاحظ الخبير المستقل خلال زيارته في عام ٢٠١٦ أن المجلس الانتخابي المؤقت يتمتع ببعض الهيبة، وأن المناخ السياسي كان أكثر انفراجاً مقارنة بالعام السابق على الرغم من الانتقادات التي وجهها بعض قطاعات الحكومة بصدد استمرار ولاية رئاسة الجمهورية بعد انتهاء المهلة المؤقتة الممنوحة. وقد أصبح تشكيل حكومة مستقرة أمراً ملحاً لوضع وتنفيذ سياسة حقوق الإنسان على الأمد البعيد من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها هايتي في هذا الميدان.

٢- جوانب أخرى من سيادة القانون يتعين ضمانها

٦٩- لم يطرأ أي تحسن على المجالات الأخرى التي أشار إليها الخبير المستقل في تقاريره السابقة باعتبارها تستحق إعادة النظر فيها بشكل كبير. ومن هذه المجالات، على وجه الخصوص، وضع نظام سجل عقاري جدير بالثقة، وضبط تعييب القضاة وكتبة المحاكم وعدم معالجتهم القضايا الموكلة إليهم، وتراجع الحق في الحياة، وهو أمر جعل قدرة السلطة التنفيذية على حماية هذا الحق موضع شك، واستمرار ظاهرة استغلال الأطفال العاملين في المنازل.

٧٠- ومنع مفوض الحكومة في بور - أو - برانس في أيلول/سبتمبر مهرجاناً دولياً نظمته المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية يسمى مهرجان "ماسي مادي" بسبب الموقف المعادي للمثليين الذي أعرب عنه القساوسة الإنجليكيون ورئيس لجنة العدالة والأمن والدفاع الوطني في مجلس الشيوخ، الذين اعترضوا على تنظيم هذا المهرجان. وقد تعرضت هذه الجماعة لتهديدات واعتداءات لفظية وجسدية. ويتعارض جميع هذه الاعتداءات مع الحق في المساواة وعدم التمييز الذي تعترف به المعاهدات الدولية التي صادقت هايتي عليها. وطلب الخبير المستقل في نداء خاص إلى السلطات والمجتمع على السواء احترام هذه المبادئ.

٧١- ومما يبعث على التفاؤل أن الحكومة قررت عدم معارضة بعض التوصيات الواردة ضمن التقرير الدوري الشامل وتعلق بتوفر الإرادة في إقامة دولة القانون في هايتي تكون قادرة على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها على سبيل المثال التوصيات المتعلقة بالأطفال العاملين في المنازل، أو بتدابير مكافحة المعايير والممارسات والصور النمطية التي من شأنها أن تفضي إلى حالات من التمييز والعنف القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، أو بالقضاء، في جملة أمور^(٢١)، على جميع أشكال العنف التي تقع على المرأة، وغير ذلك من التوصيات. ويقترح الخبير المستقل إجراء نقاش مع السلطات الهايتية بهدف تحديد أسباب رفض الحكومة في بداية الأمر قبول هذه التوصيات.

دال - الإفلات من العقاب ومصادقية الجهاز القضائي

٧٢- يظل الوصول إلى العدالة ضعيفاً للغاية في هايتي، ولو أن هذا الأمر جزء من دولة القانون، لدرجة يتعين معها أن يكون موضوع معالجة خاصة تبدأ بمسألة انتهاكات الماضي.

(٢١) A/HRC/34/14، الفقرة ١١٧.

١- قضية دوفالييه وانتهاكات الماضي الأخرى

٧٣- من الأمور التي تبعث على القلق الشديد أنه لم يُحرز أي تقدم في الدعوى القضائية قيد البت بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في إبان نظام جون - كلود دوفالييه، المتوفى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويجب أن تستمر محاكمة مساعديه الذين كانوا فاعلين أساسيين في ارتكاب هذه الانتهاكات. ويكرر الخبير المستقل ندائه إلى الحكومة والسلطات القضائية على السواء لكي تُوليا هذه المسألة ما تستحق من أهمية، وتتخذ من ثم الإجراءات السياسية والمالية والإدارية اللازمة لفتح تحقيق سريع وشامل ونزيه في انتهاكات الماضي وإصدار حكم بشأنها.

٧٤- ولا تزال سارية المفعول توصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ التي تدعو إلى "المضي في التحقيق في قضية دوفالييه وتقديم كل من كان مسؤولاً عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة إبان رئاسة دوفالييه إلى العدالة، وتعويض كل الضحايا بعدالة وإنصاف"^(٢٢). وجاء فيها أيضاً أنه "ينبغي للدولة الطرف أن تنفذ توصيات اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة في مسألة الانتهاكات الخطيرة المرتكبة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤"^(٢٣).

٧٥- وفي توافق شبه تام مع ما أوصت به اللجنة، اقترح الخبير المستقل إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والعدالة تسلط الضوء على انتهاكات الماضي وتعويض الضحايا وكامل البلد عما لحقهم من أضرار، وذلك بطريقة تعزز الطاقات الاجتماعية لبناء مجتمع أكثر مساواة قائم على العدالة، وضمن مبادرة تستلهم توصيات اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة لعام ١٩٩٤.

٢- ضرورة تعزيز قدرة ومصادقية الجهاز القضائي بمجمله

٧٦- في عام ٢٠١٤، أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن تعزز هايتي، استقلال جهازها القضائي وفعاليتها^(٢٤)، وهي توصية تبنّاها الخبير المستقل أيضاً ويتوجب عليه تكرارها من أجل حماية حقوق الإنسان حماية فعالة.

هاء- المآسي الإنسانية المرتبطة بعوامل أو بجهات فاعلة أخرى تؤثر في حقوق الإنسان

٧٧- عرفت هايتي في عام ٢٠١٦ حالة جديدة انعكست سلباً على حقوق الإنسان بسبب إعصار ماثيو، انضافت إلى حالة ضحايا الكوارث الطبيعية السابقة، وحالة المواطنين الهايتيين أو الأشخاص من أصول هايتية في الجمهورية الدومينيكية، وحالة ضحايا وباء الكوليرا.

١- ضحايا إعصار ماثيو وتزايد عدد الأشخاص المشردين الذين يحتاجون علاجاً طارئاً

٧٨- ضربت كارثة طبيعية جديدة هايتي في يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (إعصار ماثيو). ويود الخبير المستقل أن يعرب مجدداً عن تضامنه مع ضحايا الإعصار وكافة الشعب الهايتي^(٢٥). كما يود أن يؤكد من جديد التزامه بتصحيح هذه الحالة في إطار ولايته،

(٢٢) انظر CCPR/C/HTI/CO/1، الفقرة ٧.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرتان ١٦ و ١٧.

(٢٥) انظر هذا الرابط: www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20760&LangID=F.

بصفته خبيراً مستقلاً، وأن يطلق نداءً خاصاً إلى الحكومة والمجتمع الدولي ليضعوا حماية حقوق الإنسان وإعمالها في صلب كل مساعدة يقدمونها في هذا الصدد.

٧٩- ومن أجل التعرف أكثر على أحوال المناطق الأكثر تضرراً من الإعصار، حل الخبير المستقل بمنطقة جيريمي، في مقاطعة غراند آنس، في شمال - غرب شبه جزيرة تيبورون في الجنوب، وزار ثانوية نور - أليكسي التي تأوي حوالي ٣ ٠٠٠ ضحية من ضحايا الإعصار، أي ٥٢٥ أسرة. فرأى بأن عينه أن هؤلاء الضحايا يعيشون في ظروف قاسية: دون غذاء، ودون رعاية صحية، ودون ماء صالح للشرب، ودون صرف صحي وخدمات إسعاف مناسبة، ودون مأوى. واشتكى هؤلاء الضحايا من أنهم لم يستقبلوا غير عضو واحد من مجلس الشيوخ ومبعوث واحد من مرشحة رئاسية، في حين لم يزهم أي ممثل حكومي لتوفير الخدمات التي يحتاجون، لا سيما المواد اللازمة لإعادة بناء منازلهم.

٨٠- وكان هؤلاء الأشخاص يتكدسون في ٢٠ قاعة من قاعات الثانوية. وكانت هذه الحالة شبيهة بما عاينه الخبير المستقل فيما مضى في مخيمات مشردي زلزال عام ٢٠١٠، أو حالة العائدين من الجمهورية الدومينيكية في المنطقة الحدودية، أو حالة الأشخاص مسلوبي الحرية في سجون البلد. وما كان لظروف عيش هؤلاء أن تختلف كثيراً لولا جودة المبنى الذي كان يأويهم. فقد كانوا جوعى. ووُلد رضيعان في عين المكان دون أي مساعدة طبية طوال مدة الوضع. وكان ثمة عشرون امرأة حاملاً، بينهن الكثير من القاصرات. وعلاوة على ذلك، عانى جميع هؤلاء الأشخاص نفسياً جراء ما أصابهم بين عشية وضحاها. وغادرت سيدة عمرها ٦٠ عاماً يظهر بوضوح أنها تعاني من مرض عقلي مأوى الثانوية أياماً قليلة قبل ذلك بعد أن فقدت منزلها حسب أقوال جيرانها. وقالت إحدى الشابات للخبير المستقل: "جميعنا مرضى عقلياً". وقد عانى هؤلاء الأشخاص من ظروف لا إنسانية طال انتظار إيجاد حل لها.

٨١- وتلقى مدير ثانوية نور - أليكسي أمراً من السلطات بتنظيم الدخول المدرسي في غضون أسبوعين. فلم يكن يهتدي إلى سبيل لتنفيذ ذلك الأمر ما دامت السلطات لم تضمن إعادة بناء منازل الأشخاص الذين تأويهم الثانوية. ويتساءل المرء ما إذا كان مدير الثانوية نفسه مرشحاً للإصابة بمرض عقلي بسبب هذه المأساة.

٨٢- وكان ثمة ١٥ مأوى شبيهاً بمأوى الثانوية في مدارس جيريمي. ولم يكن هناك ما يدعو إلى القول بأن حالة هذه المأوى أفضل مما هي عليه في غيرها. وتعرضت جماعات محلية أخرى لأضرار بليغة في مقاطعة غراند آنس، وفي مقاطعة دي نيب في الجنوب والغرب، وفي المقاطعات الشمالية الغربية والجنوب - الشرقي بدرجة أقل. وتضررت أغلب المنازل المبنية من الخشب، بل إنها دُمرت: وكان عددها يتجاوز ٦٦ ٠٠٠ منزل في مقاطعة غراند آنس. واقتلعت الرياح الكثير من أسقف الصفيح. وعلاوة على ذلك، تضررت ١٠٣ مدارس ودُمرت ١٠٥ مدارس عمومية في مقاطعة غراند آنس. وبلغت نسبة المحاصيل الزراعية التي تعرضت للتلف أكثر من ٧٠ في المائة في بعض المناطق، وجرفت المياه آلاف المواشي، واقتلعت الرياح عدداً هائلاً من الأشجار، ودُمرت طرق كثيرة ومعدات لصيد السمك وآلات زراعية^(٢٦).

٨٣- واستناداً إلى تقرير نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أكدت الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه سُجل في جميع مناطق

البلد "خمس مائة وستة وأربعون (٥٤٦) قتيلاً، ومائة وثمانية وعشرون (١٢٨) مفقوداً. وتضرر مليونان ومائة ألف (٢ ١٠٠ ٠٠٠) شخص من الإعصار، من بينهم مليون وأربع مائة ألف (١ ٤٠٠ ٠٠٠) شخص في حالة ضعف شديد ويحتاجون لمساعدات إنسانية، وتشرد ما لا يقل عن مائة وخمسة وسبعين ألف وخمسمائة وتسعة أشخاص (١٧٥ ٥٠٩)"^(٢٧). وكل هذه الأرقام مؤقتة وثمة إشارات كثيرة إلى أنها سترتفع بشكل كبير.

٨٤- وسُجل الكثير من حالات الإصابة بوباء الكوليرا بعد الإعصار. ففي منطقة غراند - آنس لوحدها، سجلت مديرية الدفاع المدني ٦٠٠ حالة وحالة جديدة إلى غاية ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وحذرت من ارتفاع عدد الحالات بسرعة.

٨٥- ومع أن الخبر المستقل يعترف بأهمية ما اضطلعت به السلطات الوطنية والمجتمع الدولي لمواجهة هذه الكارثة، يرى أنه يتعين بذل المزيد من الجهود وتطوير العمل المجتمعي على نحو يجعل الأنشطة التي تنفذ تتحول إلى فرص عمل ومصدرٍ للتعبئة الاقتصادية للسكان، وإلى محرك يعزز الروابط الاجتماعية ويفتح آفاقاً تنموية للمجتمع ككل.

٨٦- وانتهاك حقوق الأشخاص في هاتي بسبب الكوارث الطبيعية هو أحد الجوانب الخمسة التي حددها الخبر المستقل ضمن الأولويات في تقاريره السابقة. فهاتي تتعرض أكثر من بلدان كثيرة أخرى لهذا الخطر المحدق، مما يجبر السلطات على اتخاذ تدابير مناسبة ليس من أجل درء المآسي الناجمة عنها فحسب، وإنما لإصلاح ما تجره من أضرار على وجه السرعة.

٨٧- ويود الخبر المستقل التذكير بأن ثمة ما يناهز ٥٥ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعيشون في مخيمات المشردين بعد مرور ست سنوات ونصف على زلزال عام ٢٠١٠، وبأنه يتعين إيجاد حل لوضعهم هذا. ولا يزال هؤلاء الأشخاص أيضاً عرضة للإخلاء القسري على يد ملاك الأراضي، وهو ما يمثل خطراً دائماً على حقوقهم المنتهكة أصلاً. ومما يبعث على التفاؤل أن الحكومة لم تعترض في آخر المطاف على التوصية المقدمة إليها في إطار الاستعراض الدوري الشامل والتي تدعوها إلى وقف الإخلاء القسري للمشردين من المخيمات، وتوصيات أخرى تتعلق بالأشخاص المشردين^(٢٨). ويدعو الخبر المستقل السلطات الهايتية إلى إجراء نقاش لتحديد أسباب رفضها الأولي هذه التوصيات. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن "تضمن (الدولة الهايتية) عدم طرد أي شخص من المخيمات دون توفير سكن بديل له ولأسرته، وتمكين كل شخص شردته الزلزال من الاستفادة من حلول دائمة"^(٢٩).

٢- انعدام الجنسية وحقوق الهايتيين أو المنحدرين من أصول هايتية المهاجرين من الجمهورية الدومينيكية

٨٨- سبق للخبر المستقل أن أشار في تقاريره السابقة إلى ضرورة حماية الأشخاص الهايتيين أو المنحدرين من أصول هايتية القاطنين في الجمهورية الدومينيكية الذين لا تُحترم حقوقهم ولا يُعترف بها، لا سيما من حقهم في الجنسية. فهؤلاء الأشخاص معرضون لخطر الترحيل والتحول إلى أشخاص عديمي الجنسية في هاتي. وأشارت الحكومة إلى أن "لهؤلاء الأشخاص

(٢٧) « Passage de l'ouragan Matthew sur Haïti : le RNDDH exige le respect de la dignité humaine par le Gouvernement haïtien, les partis politiques et les agences humanitaires », 21 octobre 2016, p. 4

(٢٨) A/HRC/34/14، الفقرة ١١٧.

(٢٩) انظر CCPR/C/HTI/CO/1، الفقرة ١٨.

حق الدم" وأن "الحكومة الهايتية دأبت على منح شهادة الميلاد للهايتيين الذين لا يملكونها"^(٣٠). إلا أنه يتعين اتخاذ تدابير قانونية خاصة للاعتراف بحقوقهم في هايتي بطريقة أفضل لأنهم يواجهون صعوبات عملية في البرهنة على حقهم في الجنسية.

٨٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، زار الخبير المستقل ونامينت على الحدود الشمالية حيث يتعرض عدد كبير من الهايتيين لعمليات ترحيل منذ شهر آب/أغسطس من عام ٢٠١٥. وسُجل في شباط/فبراير ٢٠١٦ ما يناهز ٢ ٥٠٠ حالة ترحيل (شملت ٣٠٠ امرأة تقريباً وأكثر من ١٥٠ قاصراً). وتعلق الأمر أساساً بالعمال الزراعيين الذين استقبلتهم على الجانب الهايتي منظمات عمومية ومدنية ودينية اضطلعت بعمل يثير الإعجاب في ظروف مخوفة بالمخاطر. وعلم الخبير المستقل أن ترحيل القاصرين غير المصحوبين لا يزال جارياً. ويكرر الخبير المستقل نداءه إلى السلطات الهايتية باتخاذ تدابير للحؤول دون نشوء هذه الحالة ولزيادة قدرة الدولة على ضمان حقوق هؤلاء الأشخاص المنكل بهم المرتبطين بالمجتمع الهايتي.

٩٠- وتلقى الخبير المستقل من السلطات الهايتية معلومات تفيد بأن العلاقات مع الجمهورية الدومينيكية تحسنت خلال عام ٢٠١٦، وهو يشجعهما على اغتنام هذه الفرصة لتحسين الوضع القانوني للأشخاص من أصول هايتية الذين يعيشون في البلد الجار تعزيزاً لحماية حقوقهم.

٩١- ومما يدعو إلى الارتياح أن الحكومة الهايتية لم تعترض في آخر المطاف على التوصية الواردة في إطار الاستعراض الدوري الشامل بتحديث البروتوكول المبرم مع الجمهورية الدومينيكية بشأن آليات إعادة إلى الوطن وفقاً للمعايير الدولية؛ كما أنها لم تعترض على إصدار أوراق هوية للأشخاص المنحدرين من أصول هايتية الذين يعيشون في الجمهورية الدومينيكية بغرض منحهم الصفة القانونية وتفادي ترحيلهم، وذلك بتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة^(٣١). ويطلب الخبير المستقل إلى السلطات الهايتية أن تناقش معه الأسباب التي دفعت الحكومة إلى الإعراب أول الأمر عن رفضها هذه التوصيات خلال الاستعراض.

٣- ضحايا الكوليرا

٩٢- تتطلب حالة ضحايا وباء الكوليرا بدورها حلاً عاجلاً. فاستناداً إلى أكثر الأرقام اعتدالاً، توفي ٩ ٤١٥ شخصاً جراء إصابتهم بالكوليرا، وأصيب ٧٩٢ ١٥٣ شخصاً بعدوى الكوليرا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٣٢). وتفاقمت هذه الحالة بنهاية عام ٢٠١٦ بسبب إعصار ماثيو الذي زاد من عدد الضحايا، وساهم في تفشي الوباء حيث صعب السيطرة عليه.

٩٣- ودعا الخبير المستقل، كما فعل سلفه، منظمة الأمم المتحدة إلى التصرف بما يليق بخطورة هذه المشكلة ومسؤوليتها عنها. ولهذا السبب، اقترح الخبير المستقل إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والتعويض، وتطبيق المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي صدقت عليها الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٠) « Réactions du Gouvernement haïtien sur le rapport de l'Expert indépendant sur la situation des droits de l'homme en Haïti », par. 4

(٣١) A/HRC/34/14، الفقرتان ١١٦، و ١١٧.

(٣٢) Ministère de la santé publique et de la population, rapport de cas, 1er septembre 2016 انظر هذا الرابط: [http://mspp.gouv.ht/site/downloads/Rapport%20Web%2001.09.2016_Avec_Courbes_Departementales\(1\).pdf](http://mspp.gouv.ht/site/downloads/Rapport%20Web%2001.09.2016_Avec_Courbes_Departementales(1).pdf)

٩٤- وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعث كل من المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي ملائم، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، رسالةً إلى الأمين العام أعربوا فيها عن انشغالهم إزاء هذه المشكلة، واقترحوا فيها إيجاد حل أشمل لها. وأورد وكيل الأمين العام، في رده على هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، معلومات عمّا قامت به منظمة الأمم المتحدة بغية إيجاد حل لهذه المشكلة، وأعرب عن شكره للموقعين على الرسالة على استعدادهم للمشاركة أكثر، كل في إطار ولايته، في استعراض تدابير إضافية، يمكن للمنظمة اتخاذها لمساعدة ضحايا وباء الكوليرا ومجتمعاتهم المحلية.

٩٥- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة تقريراً أشار فيه إلى أن الموقف القانوني الذي اعتمدته المنظمة حتى الآن هو عدم الاعتراف بأدنى مسؤولية عن اندلاع أي وباء، ورفض جميع المطالبات بالتعويض، ورفض أي إجراء يتوخى حل هذه المسألة الخاصة، والإصرار بلا أدنى مبرر على القول إن الحصانة المطلقة من الولاية القضائية التي تتمتع بها المنظمة ستتقوض إذا اعتمدت مقارنة مختلفة في هذا الصدد^(٣٣). ووصف الخبير المستقل هذا الموقف بأنه غير مقبول أخلاقياً، ولا يمكن الدفاع عن قانونياً، وغير مجد سياسياً^(٣٤)، ودعا المنظمة إلى تقديم اعتذارها والاعتراف بمسؤوليتها.

٩٦- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أعلن الأمين العام عن اتباع مقارنة جديدة من أجل التصدي لوباء الكوليرا في هايتي حيث قال: "أود باسم الأمم المتحدة أن أصرح بكل وضوح: نقدم اعتذارنا إلى الشعب الهايتي. فنحن وبكل بساطة لم نقم بما يكفي فيما يخص وباء الكوليرا وتفشييه في هايتي. ونأسف بشدة على دورنا هذا"^(٣٥). وأضاف قائلاً إن: "مصلحة الشعب الهايتي، ومصلحة الأمم المتحدة نفسها، تقتضيان أن نتحمل مسؤولية أخلاقية تلزمنا بالتصرف. وعلى عاتقنا مسؤولية جماعية للقيام بما يُنتظر منا"^(٣٦). وأعلن الأمين العام على هذه الأسس استراتيجية جديدة ذات محورين: يرمي المحور الأول إلى تعزيز المساعدة التي تقدمها المنظمة من أجل الحد من تفشي الكوليرا والقضاء عليه نهائياً، وتحسين حظوظ المصابين به في الحصول على الرعاية والعلاج، والنهوض على المدى الأبعد، بالتحديات المتمثلة في أنظمة الإمداد بالمياه، والصرف الصحي والرعاية الصحية في هايتي؛ ويدور المحور الثاني حول إنشاء آلية لتقديم المساعدة المادية والمالية للهايتيين المتضررين مباشرة من الكوليرا. وينبغي أن يعطي هذا المسعى الأولوية لضحايا هذا الوباء ولأسرهم^(٣٧).

٩٧- وتمثل هذه المقارنة الجديدة تحولاً هاماً في موقف منظمة الأمم المتحدة من مسؤوليتها بشأن وباء الكوليرا في هايتي. وبأمل الخبير المستقل أن يستمر هذا التحول إلى أن يُدفع تعويض

(٣٣) A/71/367، الموجز.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) انظر هذا الرابط: <http://un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55694#.WIob2032bcs>.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) A/71/620، الموجز.

لضحايا الكوليرا في هذا البلد، وإلى أن يُقضى تماماً على هذا الوباء في جميع المناطق. ويحث الخبير المستقل الدول الأعضاء على دعم هذه الاستراتيجية بالموارد المالية، بما في ذلك محوراً الثاني ضمن مسعاه الموجه لخدمة الأشخاص.

٩٨- وعلى غرار ذلك، يشجع الخبير المستقل الدولة الهايتية على العمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة ضمن هذه المقاربة الجديدة، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع هيكل إصالح ترمي إلى إيجاد حل نهائي وبعيد المدى للمشكلة الهيكلية في تزويد كافة المواطنين بمياه الشرب.

ثالثاً- الاستنتاجات و/أو التوصيات

٩٩- لاحظ الخبير المستقل الجهود الهامة المبذولة من أجل تنفيذ توصيتين تردان في تقاريره السابقة: في مجالي الانتخابات ومسؤولية منظمة الأمم المتحدة عن وباء الكوليرا. وينبغي أن تتواصل هذه الجهود إلى أن تتحقق نتائج تبعث على الرضا التام في هذين المجالين.

١٠٠- ولا يزال ترتيب الجوانب الأخرى التي تطرق إليها الخبير المستقل حسب الأولوية مطروحاً إلى درجة أنه كرر نداءه إلى السلطات من أجل اعتماد تدابير عاجلة تضمن:

- (أ) محو الأمية في مدة وجيزة في حدود المعقول؛
- (ب) إلغاء العمل بالاحتجاز الاحتياطي المطول على أمل أن تتمكن اللجنة الرئاسية المعيّنة من معالجة هذه الموضوع في أقرب الآجال؛
- (ج) إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي؛
- (د) توفير السكن اللائق للأشخاص المشردين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠ وإعصار ماثيو؛
- (هـ) إعمال حقوق الهايتيين أو الأشخاص المنحدرين من أصول هايتية الذين عاشوا أو يعيشون في الخارج المعرضين لخطر انعدام الجنسية، لا سيما في الجمهورية الدومينيكية. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تستقبل السلطات الهايتية الأشخاص القادمين من الجمهورية الدومينيكية وأن تضع لهم برامج لإدماجهم بشكل دائم، وأن تتم توعية السكان بأهمية تسجيل مواليدهم في هايتي، أو في الجمهورية الدومينيكية أو في أي مكان آخر. ومن المهم أيضاً أن تصدر السلطات الهايتية وثائق سجل الأحوال الشخصية اللازمة للهايتيين والهايتيين القاطنين في الجمهورية الدومينيكية الذين هم في حاجة إلى تسوية وضعهم القانوني في هذا البلد الجار.

١٠١- ولا بد من أن يعرب الخبير المستقل من جديد عن أمله في إمكانية تجاوز صعوبات الحوكمة وانتقال السلطة في هايتي بفضل تكاثف الجهود في البحث عن حلول لها. وينبغي أن يفضي هذا الأمر إلى اعتماد سياسة لحقوق الإنسان تحظى فيها هذه التوصيات الخمس باهتمام السلطات وبدعم المجلس. وينبغي إيلاء الأولوية في هذه السياسة لحقوق المرأة الهايتية، التي توجد في حالة ضعف، مثلها في ذلك مثل الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المسنين. وأبلغ الرئيس المؤقت ووزراؤه الخبير

المستقل بموافقتهم على التوصيات واستعدادهم لإعمالها قدر المستطاع في غضون فترة ولايتهم المحدودة. وينبغي أن تشاطر السلطات المنتخبة هذه الإرادة.

١٠٢- ويوصي الخبير المستقل بأن تعتمد الحكومة الجديدة خطة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع المجتمع المدني ومكتب حماية المواطن، من أجل وضع تدابير هيكلية ترمي إلى ضمان:

(أ) الحد بشكل كبير من اللامساواة الاجتماعية، والعمل على تمتع جميع السكان بالحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

(ب) أنسنة ظروف الاحتجاز، لا سيما بالحد من اكتظاظ السجون، وتوفير خدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية، وإطعام السجناء، وإتاحة فرص الدراسة والعمل داخل السجون؛

(ج) تعزيز دولة القانون؛

(د) تحسين فعالية النظام القضائي ومصادقته.

١٠٣- وفي كل المجالات التي سبق ذكرها، يجب الاعتناء، بشكل خاص، بحقوق المرأة بغية الحد من اللامساواة الصارخة بين المرأة والرجل.

١٠٤- ومن شأن تعيين مكلفٍ بمسألة حقوق الإنسان على أعلى مستوى حكومي، مثلما كان الأمر عليه إلى حدود شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن يكون مفيداً للغاية لاتساق وفعالية العمل الحكومي في هذا المجال، وأن يضمن أيضاً مشاركة المجتمع المدني الضرورية لتحديد سياسة تحترم وتحمي وتعزز حقوق الإنسان في هايتي ولتنفيذها.

١٠٥- ولا يزال الخبير المستقل يرى أن من الممكن التغلب على حالة حقوق الإنسان في هايتي، ولو أنها حالة خطيرة للغاية، بشرط أن تنسّق الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض وأن تصب في اتجاه واحد. ويطلق الخبير المستقل من جديد نداءً خاصاً إلى السلطات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل بناء إجماع قوي في هذا الصدد يستند إلى توصياته (أو توصيات أخرى ذات صلة أوثق إذا اقتضى الأمر ذلك)، على أن يستطيع ذلك الإجماع شحذ إرادة سياسية قوية ومثابرة من أجل تحقيق أدنى قدر من النتائج.

١٠٦- ويؤكد الخبير المستقل مجدداً أنه على أتم الاستعداد للمساعدة على تحقيق هذا المشروع.

١٠٧- وبالنظر إلى خطة تعزيز عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإلى المناقشات الدائرة بشأن وجود الأمم المتحدة في هذا البلد، يؤكد الخبير المستقل من جديد أهمية أن تُبقي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على حضور مناسب لها في هايتي بغية دعم الجهود الرامية إلى تذليل العقبات التي تقف دون أعمال حقوق الإنسان في هذا البلد.